مقدمة

شهد آواخر القرن العشرين بزوغ قطاع المعلومات، كأحد القطاعات الدافعة لقاطرة الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي، معتمدًا على المعلومات كأحد المدخلات الرئيسية في العملية الإنتاجية، فكما يعتمد الاقتصاد الزراعي على الطبيعة والأرض، وكما يعتمد الاقتصاد الصناعي على الطاقة والآلات، فإن اقتصاد ما بعد الصناعة «الاقتصاد الرقمي» يعتمد في تطوره بصورة أساسية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي توفر فرصًا كبيرة لحدوث قفزات تنموية، عن طريق تحديث الوسائل الإدارية، وتطوير الكفاءات الإنتاجية، كما يعد قطاع المعلومات المولد الرئيسي للعمالة والدخل القومي والتجارة بشقيها الداخلي والخارجي، كما يعمل على إحداث تحولات هيكلية للعديد من اقتصادات دول العالم.

وقد أدى التزاوج بين وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تنامي وتعاظم دور المعلومات في كافة مجالات الحياة، وعلى وجه الخصوص المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لتصبغ عصرنا الحالي صبغة «عصر المعلومات»، يقوم فيه عمال المعفة بمهام وظيفية تتطلب التفكير

والفهم وتجميع المعلومات، واستخدام عقولهم في تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات، مما جعل الاعتماد على العقول أكثر قيمة من قوة العضلات، فأصبح الطلب على عمال المعرفة أكثر من عمال المصانع، وأصبح العمل المهني أكثر قيمة وأهمية من العمل اليدوي، وفاق الاعتماد على العمل الذهني الاعتماد على العمل اليدوي، وكما ظهرت صناعة السيارات كإحدي السمات المميزة للثورة الصناعية، ظهرت صناعة المعلومات كصبغة أساسية للثورة المعلوماتية، لتشكل ثورة جديدة في عالم الاقتصاد، وقد بدأ الاقتصاديون الاهتمام بالمعلومات في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، فقد وجدوا أن المعلومات والمعرفة تدعم بشكل أساسي كثيرًا من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن إدراجها في القطاعات الاقتصادية التقليدية المعروفة، وهي: الزراعة والصناعة والخدمات، وأن هناك بعض الدول تعتمد في نموها الاقتصادي على صناعة البرمجيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تحل محل الصناعات الثقيلة والتحويلية، وذلك لأن هذه الصناعات لا تتطلب استثمارات هائلة، بل تعتمد بصورة أساسية على القدرات البشرية والكوادر المؤهلة التي تتمتع بذهن مبدع.

ويرى كثير من المحللين أن مجتمع المعلومات هو البديل الجديد للمجتمع الصناعي الذي عايشناه معظم القرن العشرين، فقد أزال المجتمع الجديد الفواصل الجغرافية، وتزايد فيه نمو المؤسسات والمنظمات المعتمدة على المعلومات في معالجة نشاطاتها وأعمالها، وظهر خلاله نوعيات جديدة

من العمالة تتسم بمهارات مختلفة وقادرة على العمل في بيئات حديثة، كما أدى التحسن في وسائل الاتصال إلى اختزال المسافات عبر العالم، مما أتاح الفرص أمام الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات إلى الانتشار، ونقل أجزاء من أنشطتها إلى دول أخرى من العالم للاستفادة من الميزات النسبية لتلك الدول، فضلا عن قيمة المدخلات المعرفية والتكنولوجية.

ولعل أكثر ما يميز مجتمع المعلومات هو ظهور الاقتصاد الرقمي، الذي يقوم على التكنولوجيا الرقمية والتعامل مع الشبكات والبرمجيات، وكل ما هو متعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد بدأت ملامح ومعالم الاقتصاد الرقمي في الظهور وتتضح تزامنا مع انتشار الإنترنت في كل بقعة من بقاع الأرض، وواكب ذلك ظهور عالم افتراضي موازٍ للعالم الواقعي، فظهرت المنتجات الرقمية التي تنتج عبر عملية إنتاجية إلكترونية بواسطة فرق عمل تعمل عن بعد في مكاتب افتراضية لتباع في الأسواق الإلكترونية، وبذلك أمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع أداء المشاريع الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية وتيسير الحصول على السلع والخدمات المختلفة كإحدى ثمار التوجه نحو التجارة الإلكترونية، كما تم توجه الإدارات العامة والهيئات الحكومية إلى الاستفادة من هذه التكنولوجيا الجديدة فظهرت الحكومة الإلكترونية لتعبر عن تجميع كافة الأنشطة والخدمات العامة في موضع واحد، هو الموقع الرسمي للحكومة على الإنترنت فيما يشبه مجمعات الدوائر الحكومية، وبما يحقق الاتصال الدائم بالجمهور دون التقيد بمواعيد عمل محددة، فاستطاعت بذلك

الأعمال الإلكترونية إلى المساهمة في تخفيض التكاليف، وخلق أسواق جديدة، كما ساهمت في تقديم خدمات أفضل للمواطنين ولمجتمع الأعمال وفي تبسيط الإجراءات الحكومية وزيادة الشفافية وتحسين الأداء.

وفيما يخص دول العالم الإسلامي؛ فإنها تعاني من فجوة رقمية حيث يوجد فارق كبير يظهر في الاستخدام غير المتكافئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أفراد المجتمع داخل تلك الدول والدول المتقدمة، كما أن هناك فارقًا واضحًا بين الدول الإسلامية وبعضها البعض في قدراتها على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يرجع السبب في هذه الفجوة الرقمية إلى ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغياب الخبرات التكنولوجية لارتفاع الأمية بين سكان الدول الإسلامية، بالإضافة إلى هجرة العقول والكفاءات وانتقال الموارد البشرية المؤهلة إلى المناطق أو الدول الأكثر تقدمًا، فضلاً عن قلة إنتاج المحتوى الرقمي العربي الذي يؤدي إلى عزوف كثير من أفراد المجتمع عن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى انعدام ثقة كثير من المستخدمين لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعاملات الإلكترونية، نظرًا لغياب الأطر القانونية المنظمة لتلك التعاملات.

وفي محاولة للتعرف على موقف الدول الإسلامية من توجهها لتطبيق الاقتصاد الرقمي، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلالها في تطوير كافة مناحي الحياة، وتحديث الخدمات والمنتجات تم اللجوء إلى الأرقام والإحصائيات التي تشير إلى حجم انتشار خدمات الاتصال سواء كان ثابتًا أو متنقلاً، وقدرة السكان على النفاذ إلى الإنترنت، واستخدامها في المعاملات التجارية، وتقديم الخدمات الحكومية، كما تم التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تكوين تنظيمات مؤسسية حديثة تعتمد على فرق العمل الافتراضية والعمل عن بعد في منظمات الأعمال.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نصيغ موضوع الدراسة في العناصر التالية:

١- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تتناول تكنولوجيا المعلومات كأحد الأسس والعناصر الرئيسة في بناء مجتمع المعلومات والنهوض بمجتمعاتها، وإمدادها بالقدرة على التعامل مع مقتضيات العصر الحديث، كما تبرز الدراسة قطاع المعلومات كقطاع اقتصادي قائم بذاته يعمل على الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد والمجتمع.

٢- أهداف الدراسة:

- التعرف على قطاع المعلومات والاتصالات والخصائص المميزة له.
- بيان المقصود بالاقتصاد الرقمي، وخصائصه ومجالاته وأنشطته، والتعرف على مقومات مجتمع المعلومات.

- إبراز أنشطة المعلومات كأنشطة اقتصادية قائمة بذاتها.
- وضع التوصيات والاقتراحات المناسبة للنهوض بمجتمع المعرفة وتعزيز أنشطة المعلومات والاقتصاد الرقمي في الدول الإسلامية.

٣- تساؤلات الدراسة:

- هل دول العالم الإسلامي على استعداد للدخول إلى الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون دخول العالم الإسلامي إلى الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي مقومات الدول الإسلامية للدخول إلى الاقتصاد الرقمي؟

٤- فروض الدراسة:

- يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر القطاعات الاقتصادية القادرة على التغلب على الظروف الاقتصادية والسياسية والتي تدفع بالتنمية الاقتصادية.
- تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على توفير خدمات حكومية جديدة وفعالة تناسب كل شخص على حدة، وتعمل على تقليل النفقات العامة للدولة.

٥- حدود الدراسة:

تختص الدراسة بالفترة الزمنية ما بين (١٩٩٠-٢٠١٢)، وهي الفترة التي شهد فيها العالم، طفرات التطور العلمي في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، وفي ظهور الشبكة العنكبوتية، إلى أن تمت الدعوة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف في عام ٢٠٠٣، ثم قمة تونس في عام ٢٠٠٥، لوضع الأسس والمعايير التي يتم بناء عليها تقييم المجتمع المعرفي، وإرساء قواعد حرية الحصول على المعلومات.

٦- منهج الدراسة وأدواتها:

استخدم الباحث المنهج العلمي الحديث الذي يجمع بين كلا من المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي، لما تفرضه طبيعة موضوع البحث من استقراء الأحداث واستخلاص النتائج وعقد المقارنات بين الدول الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والدول الإسلامية باستخدام الأدوات والجداول الإحصائية، وبالاعتماد على الوثائق التاريخية والتقارير الدولية لتوثيق البيانات التي تعتمد عليها الدراسة.

٧- الدراسات السابقة:

جاءت أحدث الدراسات التي نشرت في المكتبة العربية حول موضوع الاقتصاد الرقمي واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية، في دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» في عام ٢٠١١ بعنوان: **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة**، لإلقاء الضوء على الوضع القائم في قطاع المعلومات والاتصالات في المنطقة ومساهمته في نمو الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك من خلال

عرض الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة في مختلف البلـــدان الأعضـــاء في الإسكوا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم تحليل نتائج استطلاع للرأي أجرته الإسكوا مع جهات مختلفة في القطاع الخاص معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتراح خطوات وإجراءات بشـــأن تعزيز دور هذا القطاع في مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة.

وقدم د. كمال رزيق، في عام ٢٠١٠، دراسة بعنـــوان: **توجـــه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، أوضح خلالها أنه في ظل اقتصاد المعرفة تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، وتم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي، وأصبح تنظـــيم المعلومـــات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة، وتنـــاول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق عالمية الاقتصاد، كمـــا استعرض مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومـــات في العالم وبعض الأقطار العربية.

كما طرحت د. ناريمان إسماعيل متولي دراستها في عـــام ٢٠٠٩، عن: **التأثير المتكامل بين الخطط التنموية السعودية وتقنيات المعلومات والاتصالات للوصول إلى مجتمع المعرفة**، للتعرف على أهمية تكنولوجيـــا المعلومات والاتصالات في تحقيق الخطط التنموية بالمملكة العربية السعودية من أجل اللحاق بمجتمع المعرفة المعاصر، تعرضـــت خلالهـــا للمفـــاهيم الأساسية وخصائص مجتمع المعرفة، واستعرضت الخطة الثامنـــة للتنميـــة وتوجهها نحو مجتمع المعرفة، وأوضحت أن الخطة تهـــدف إلى الانتقـــال

بالاقتصاد السعودي من المحلية إلى العالمية، وإعداده إلى الدخول إلى عالم الاقتصاد الرقمي، كما تناولت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها متغيرًا أساسيًا للوصول إلى مجتمع المعرفة، وأوضحت أن له تأثيرًا واضحًا في النمو الاقتصادي.

وفي بحثها المعنون: **رؤية تشخيصية لمجتمع المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة**، استعرضت الباحثة سلوي أمين السامرائي، في عام ٢٠٠٨، العديد من المفاهيم النظرية والعلاقة بينهم كمفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة ومجتمع المعرفة، ومصادر المعرفة، والمراحل التطورية للتحول إلى مجتمع المعرفة، ومن ثم استعراض الأبعاد الأساسية لمجتمع المعرفة، إضافة إلى الملامح الأساسية لاقتصاد المعرفة، وخصائص ذلك الاقتصاد، ثم تناولت موراد المعرفة وعلاقتها بالمفاهيم، إضافة إلى تناول كيفية مواجهة منظمات الأعمال لتحديات اقتصاد المعرفة، ثم استعرضت الباحثة رؤيا تحليلية مستقبلية للعالم العربي في تحديات اقتصاد المعرفة.

وفي سعيها للقضاء على البطالة وتقليص الفقر، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» دراسة عن **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا**، في عام ٢٠٠٥، التي تهدف إلى تسليط الضوء على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة جديدة للتخلص من الفقر وتقليص الفجوة بين الأثرياء والفقراء في دول المنطقة، وتمكين المجتمعات المعوزة، وتوفير سبل الوصول إلى الموارد الحيوية والمعلومات، وتعمل على

توفير الوظائف وخفض معدل البطالة ووضع قنوات جديدة لتوزيع الموارد وتوفير مزايا تنافسية جديدة، ، كما قدمت عددًا من الطـــرق التنفيذيـــة وتطرقت إلى أفضل الممارسات والمشاريع المستدامة الرئيسية التي تتلاءم مع خصوصيات المنطقة.

وقامت الباحثة د. حسانة محيي الدين بدراسة بعنـــوان: **اقتصـــاد المعرفة في مجتمع المعلومات**، عام ٢٠٠٤، تناولت أبرز الخصائص الـــتي يتميز بها مجتمع المعلومات، مع التعرض إلى الإحصائيات التي تؤكد نمـــو قطاع المعلومات على المستوى العالمي، والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، والتحول من إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومـــات، ثم تطرقت إلى العلاقة بين الاقتصاد وصناعة المعلومات وتبيان ذلك من خلال إحصائيات تبرز حجم صناعة المعلومات في أوربا والولايـــات المتحـــدة، وكذلك إحصائيات عن ازدياد العمالـــة في حقـــل المعلومـــات، كمـــا استعرضت إحصائيات تتناول اقتصاد المعرفة على المستوى العربي والعالمي.

وفي أطروحته للماجستير عام ٢٠٠٤، عن **واقـــع اقتصـــاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها**، تطرق الباحث بكر ياسين محمد آشـــتية، إلى مقومات مجتمع المعرفة الفلسطيني، باعتباره البنية الأساسية والمادة الخام لاقتصاديات المعلومات، كما قام بتحديـــد وقيـــاس حجـــم الأنشـــطة المعلوماتية، وأمكن وضع تصنيف فلسطيني قسم على أساسه اقتصـــاديات المعلومات لقطاع معلومات أولي، ويشمل الأنشطة المعلوماتية التي تنـــتج قيمة مضافة، وآخر ثانويًا، وهي الأنشطة المعلوماتية الداخلية التي لا تحمل

سعر سوق ولا تنتج قيمة مضافة، ثم قام بتقدير حجم قطاع المعلومات الفلسطيني ومقارنة معدل نموه مع بعض القطاعات الاقتصادية، فظهر أن حجم القطاع ما زال صغيرا بالمقاييس العالمية، وتوصل إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني يغلب عليه الطابع الاستهلاكي، كما خلص إلى خلو الساحة الفلسطينية من أنشطة إنتاجية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلا من القليل من البرمجيات وبعض الأنشطة الإنتاجية المتفرقة.

كما استعرضت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» بشكل مجمل منهجية تحديد الأولويات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دراستها عن **أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا**، التي أجرتها في عام ٢٠٠٣، وطرحت رؤية شاملة للقضايا التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتعذر دونها ترتيب الأولويات، وألقت الضوء على بعض القضايا ذات الأولوية التي تواجهها بلدان المشرق العربي في توجهها إلى تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وخلصت إلى أن أهم القضايا على الإطلاق هي قضية تهيئة البيئة التمكينية بمكوناتها المختلفة وتتضمن قضية التخطيط الاستراتيجي، وقضية الإصلاحات التشريعية، وقضية التمويل ثم قضية البنية الأساسية، كما عرضت الدراسة قضية بناء القدرات، وقضية الصناعات التخصصية، وكذلك التخصصات الأكثر ملاءمة لدول المنطقة.

وفي دراسته في عام ٢٠٠٣ عن **قطاع المعلوماتية في الجمهورية اليمنية: الواقع والتحديات** قام الباحث لبيب شائف محمد، في محاولة لاستقراء وتقييم الواقع المعلوماتي الراهن في الجمهورية اليمنية، ويشمل البنية المؤسسية المعلوماتية، والمنظومة التشريعية والإجرائية، ومستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوجه المجتمع نحو المعلوماتية، والبعد الاقتصادي للمعلوماتية، استنادًا على مسح الواقع المعلوماتي الراهن الذي نفذه المركز الوطني للمعلومات، وأكدت الدراسة أن أغلب الإنفاق على المعلوماتية تم لإدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات وتوفير البنية الأساسية لها، وأن حجم الواردات من منتجات تكنولجيا المعلومات والاتصالات في تنام، كما تعرضت الدراسة إلى التحديات التي تواجهها اليمن في مجال المعلوماتية، ووضعت رؤية للتوجهات المستقبلية.

وكانت من أوائل من تطرقوا إلى الأهمية الاقتصادية للمعلومات الباحثة ناريمان إسماعيل متولي في أطروحتها للدكتواره عام ١٩٩٥، بعنوان: **اقتصاديات المعلومات: دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها على مصر وبعض الدول الأخرى**، قامت فيها بتعريف اقتصاد المعلومات والخصائص الاقتصادية للمعلومات وأهميتها في الإنتاج، وتحليل البنية التشابكية لعلم المعلومات وعلم الاقتصاد، كما استعرضت الباحثة الجهود الرائدة لدراسة الجوانب المختلفة لاقتصاديات المعلومات، وقامت بإجراء تحليل مقارن لقطاع المعلومات في مصر وبعض الدول المتقدمة والناميـة،

بالإضافة إلى قياس قطاع المعلومات في مصر ومقارنة معدلات نموه بقطاعات الاقتصاد المصري الأخرى في الزراعة والصناعة والخدمات، وقياس قوة العمل المعلوماتية، كما استند على التحليل الإحصائي للتعرف على قطاع المعلومات الأولي والثانوي في علاقتهما بقوة العمل المعلوماتية، وختمت الباحثة الدراسة بتحليل وتفسير مقارن لطبيعة وحجم قطاع المعلومات في عدة دول مختارة من دول العالم منها دول متقدمة وأخرى صناعية ودول نامية، وقد خلصت الباحثة إلى أن وراء بعض الاقتصاديات المتقدمة سياسة قومية للمعلومات في تلك المجتمعات، ومعظم هذه السياسات مكتوبة ومدروسة.

٨- ما تضيفه هذه الدراسة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على الفصل بين المصطلحات المترادفة لكل من الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، وحددت أن الاقتصاد الرقمي، كنظام اقتصادي قائم بذاته يعتمد في الأساس على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن هذا الجانب تتناول الدراسة الإنعكاسات والآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد القومي، كما تتعرض للمحتوى الرقمي العربي كمدخل رئيس للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي،

كما تتناول بالتحليل والأرقام الاحصائية الوضع الحالي للإقصاد الرقمي في الدول الإسلامية المنضمة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ولأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجمتع المعلومات وكأساس للاقتصاد الرقمي، تم إعداد هذه الدراسة في ثلاثة فصول، على النحو التالي:

- **الفصل الأول**: بنية تكنولوجيا المعلومات ومجتمع المعرفة
- **الفصل الثاني**: الدور الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات
- **الفصل الثالث**: الاقتصاد الرقمي في العالم الإسلامي

وجاءت الخاتمة لتقدم خلاصة ما وصل إليه البحث من نتائج، وتطرح التوصيات التي ارتأتها من أجل تفعيل الجهود بالدول الإسلامية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

❋❋❋❋❋